تعامل الدولة النيجيرية مع تداعيات التدهور البيئي الناجم عن استغلال النفط في دلتا النيجر

The Nigerian state's dealings with the consequences of environmental degradation resulting from the exploitation of oil in the Niger Delta

طهراوي عبد العزيز [1*] ، فريدة حموم [2]
[1] جامعة جيجل/مخبر العلوم السياسية الجديدة–جامعة المسيلة/الجزائر
[2] جامعة– جيجل/الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول للنشر: 2021/07/03 تاريخ النشر: 2021/10/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تعامل الدولة النيجيرية مع أزمة دلتا النيجر، والمشاكل الأمنية والبيئية التي أفرزها التدهور البيئي في المنطقة، وقد تبين أن الدولة النيجيرية في سعيها لحل أزمة دلتا النيجر، تعاملت من خلال بعدين، بعد أمني تقليدي يركز على اتباع الحل العسكري وفرض منطق القوة، وبعد أمني جديد بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته نيجيريا، من خلال تركيزها على محاولة تنمية المنطقة وتحسين معيشة السكان، لكن ورغم كل المحاولات لم تستطع نيجيريا حل هذه الأزمة نهائيا وهو ما يستوجب عليها انتهاج حوار شامل مع شعوب المنطقة لمعرفة الأسباب الحقيقية للأزمة.

الكلمات المفتاحية: أزمة دلتا النيجر، التدهور البيئي، الدولة النيجيرية، الأبعاد الأمنية.

Abstract:

This study aims to highlight the Nigerian state's handling of the Niger Delta crisis, and the security and environmental problems that have resulted from environmental degradation in the region. Strength, and a new security dimension after the democratic transformation in Nigeria, through its focus on trying to develop the region and improve the population's livelihood, but despite all attempts, Nigeria has not been able to completely solve this crisis, which requires it to pursue a comprehensive dialogue with the peoples of the region to find out the real causes of the crisis.

Keywords: Niger Delta crisis, Environmental degradation, The Nigerian state. Security dimensions.

[*] المؤلف المراسل: طهراوي عبد العزيز، aziztahraouialg@gmail.com

مقدّمة:

تعتبر المشاكل البيئية والأمنية في دلتا النيجر – كما يصطلح عليه لدى الباحثين والمهتمين بأزمة دلتا النيجر– من الأزمات المعقدة في افريقيا عموماً وفي نيجيريا خاصة، وذلك لتداخل الكثير من العوامل في حدوثها وتنوع أطراف النزاع فيها، وعلى مدى عقود من الزمن حاولت الدولة النيجيرية إيجاد حلول لها ، نظراً لما تمثله من تهديد على أمنها واستقرارها، إضافة إلى مكانتها اقليميا ودوليا باعتبارها منطقة غنية بالموارد النفطية.

إن المنطقة التي تحمل في جوفها كل هذه الثروات، هي أيضًا موطن لأحد أفقر شعوب إفريقيا ، ومسرحا لأسوأ تدمير بيئي في القارة، حيث تتحمل منطقة دلتا النيجر الجزء الأكبر من الفقر والتدهور البيئي اللذان واكبا الثروة النفطية نتيجة الممارسات السلبية بيئياً، التي ميزت أنشطة الشركات النفطية متعددة الجنسيات العاملة في المنطقة، والتي عرّضت باستمرار حياة سكان المنطقة للخطر، فرغم أن المنطقة تنتج الجزء الأكبر من ثروة نيجيريا النفطية إلا ان شعبها يعيش في فقر مدقع.

تعاملت نيجيريا مع فترات عمر الأزمة بالكثير من الآليات والأساليب للحفاظ على الأمن في المنطقة، ومع كثرة وتزايد الجماعات والتنظيمات والحركات التي تضغط على الدولة النيجيرية وشركات النفط، برزت إلى السطح الكثير من القضايا الأمنية الجديدة، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتركيز هذه الجماعات والحركات على قضايا البيئة والفقر والبطالة والصحة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، مما أعطى للأزمة بعدا أمنيا جديدًا.

ستعالج هذه الدراسة التهديدات الأمنية والبيئية التي طرحتها أزمة دلتا النيجر، وآليات تعامل الدولة النيجيرية معها، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف تعاملت الدولة النيجيرية مع التداعيات الأمنية والبيئية التي أفرزها استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو السياق الجيوتاريخي لأزمة دلتا النيجر ؟
- ما هي المشاكل والتحديات التي أفرزها التدهور البيئي الناجم عن استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر ؟
- ما هي الأبعاد الأمنية التي أفرزها تعامل الدولة النيجيرية مع مشاكل استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وضعنا فرضية رئيسية وثلاثة فرضيات فرعية والتي يمكن من خلالها التطرق للمشاكل الناجمة عن التدهور البيئي في منطقة دلتا النيجر :

الفرضية الرئيسية:

–أدى استغلال النفط في دلتا النيجر دون مراعاة العوامل البيئية الى خلق مشاكل أمنية وبيئية للدولة النيجيرية .

الفرضيات الفرعية :

–أدى استغلال الثروات النفطية بمنطقة دلتا النيجر إلى خلق مشاكل بيئية أضرت بمعيشة سكان المنطقة.

–كلما زادت المشاكل البيئية والفقر وسوء المعيشة، كلما زادت مطالبات سكان المنطقة بتحسين الظروف المعيشية والتي قد يؤدي بهم الى حمل السلاح.

–لم تستطع الدولة النيجيرية ايجاد حلول للتدهور البيئي والمشاكل المتعلقة به وهو ما يفسر استمرار أعمال العنف.

المناهج المستخدمة:

– –المنهج التاريخي : تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع السياق التاريخي للتنوع المجتمعي في دلتا النيجر وكذا مراحل استغلال النفط فيها، عبر فترات مختلفة من تاريخها.

– –منهج دراسة الحالة : اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، بالنظر إلى أن الموضوع يتعلق بدراسة حالة دلتا النيجر، ورصد العلاقة بين استغلال النفط والتدهور البيئي في دلتا النيجر.

– –المنهج الوصفي التحليلي :تم الاعتماد على هذا المنهج، لتحليل الآثار التي تركها استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر، وتحديد الأسباب والحلول الممكنة.

سنحاول الاجابة على هذه الاشكالية من خلال ثلاثة مباحث، حيث سنستعرض أولا إلى السياق الجيوتاريخي لأزمة دلتا النيجر في المبحث الأول، لنتطرق بعدها في المبحث الثاني إلى ردود أفعال سكان دلتا النيجر حول التدهور البيئي وسوء المعيشة، لنحاول أخيرا في المبحث الثالث معرفة البعد الأمني في تعامل الدولة النيجيرية مع أزمة دلتا النيجر.

المبحث الأول

السياق الجيوتاريخي لأزمة دلتا النيجر

لفهم ومعرفة المشاكل البيئية والأمنية التي تحدث في منطقة دلتا النيجر وتأثيراتها، علينا تحديد السياق الجغرافي للمنطقة والثروات التي تتمتع بها (المطلب الأول)، وتتبع المسار التاريخي للأزمة (المطلب الثاني)، وهو ما سنحاول معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: الموقع والثروات

تقع منطقة دلتا النيجر جنوب نيجيريا ، وتمتد على مساحة أكثر من 70 ألف كلم^2 أي حوالي 7.5 % من مساحة نيجيريا ، وتشمل المنطقة تسعة ولايات هي: أبيا وأكوا إيبوم، بايلسا، كروس ريفر، ولاية الدلتا، ولاية إدو، إيمو، أوندو، وريفرز (Abia , Akwa-Ibom, Bayelsa, Cross-River, Delta, Edo , Imo Ondo and River,)، [1] موزعة على أكثر من 40 مجموعة إثنية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 40 مليون نسمة حسب إحصائيات 2015، وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي : إقليم الوسط، الإقليم الشرقي والإقليم الغربي، وهي منطقة غنية بالنفط، حيث يقدر إنتاجها بحوالي 85 % من نفط نيجيريا ، كما أنها غنية بالكثير من الموارد الزراعية، خاصة منها زيت النخيل الذي نسبت إليه المنطقة، حيث يطلق عليها كذلك تسمية أنهار الزيت.[2]

يتواجد تحت مستنقعات دلتا النيجر أحد أكبر احتياطيات النفط الخام في العالم، والذي يقدر حاليًا بنحو 34 مليار برميل، كما تعتبر المنطقة متاهة مائية من المستنقعات المعقدة والجداول والروافد والبحيرات ، وتحتل ما يقرب من 50000 كلم^2 من جنوب نيجيريا، وهي مركز استكشافات النفط والغاز، الذي كان ولا يزال مصدر دخل كبير للحكومة النيجيرية، ووضع الدولة في موقع استراتيجي في الحسابات العالمية للدول الصناعية وشركات النفط المتعددة الجنسيات،[3] حيث تعتبر نيجيريا خامس أكبر مصدر للنفط الخام داخل منظمة الدول المصدرة للنفط ، وتنتج نيجيريا من دلتا النيجر والمناطق المجاورة حوالي 1.8 مليون برميل من النفط الخام يوميا، وهو ما يجعلها المنتج الأول للنفط في أفريقيا، و تصنف في المرتبة العاشرة من بين أكبر منتجي النفط الخام في العالم، كما يوفر إنتاج النفط في المنطقة أكثر من 80 % من الإيرادات السنوية لنيجيريا.[4]

المطلب الثاني: السياق التاريخي لأزمة دلتا النيجر

لفهم السياق الحالي للأزمة علينا أن نستذكر محطات تاريخ دلتا النيجر، إلى أولى تشكيلات المدن كمملكة" أيوا وبنين، " "قبنين" هي عاصمة ولاية" ايدو" الحالية في القرن الحادي عشر ميلادي، أين نمت هذه المملكة بسرعة لتصبح قوة سياسية وتجارية، بالإضافة إلى العديد من الممالك والقبائل التي كانت تحكم المنطقة،

---

[1] صبحي قنصوه ، النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي ، من مجلة قراءات افريقية ، على الموقع http://cutt.us/LiLRx تاريخ الزيارة : 2019/01/15 .

[2] عتيقة كواشي ، حموتة صابر ، النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 12 ، 2018، ص 107.

[3]Powell, A; Marriott, J; and stockman, 'The Next Gulf: London Washington and the Oil Conflict in Nigeria', London: Constable and Robinson Ltd.2005,p12.

[4] Omotola, J., 'the Next Gulf? Oil Politics, Environmental Apocalypse and Rising Tension in the Niger Delta', African Centre for the Constructive Resolution of Dispute [ACCORD], Occasional Paper Series, Volume 1, Number 3,2006,p10.

وقد تداولت مجموعات وإثنيات الأغلبية على حكم المنطقة مثل : إثنيات URHOBO, IJAW, ITSEKIRI ISOKO, IGBO,، ومع وصول البرتغاليين الى المنطقة أواخر القرن الخامس عشر سنة 1472م، تشكلت علاقة تجارية متبادلة المنفعة مع السكان المحليين ، إلا أن تنامي تجارة الرقيق في أوربا ساهمت في انهيار العلاقات التجارية بين المجتمعات.[1]

بدأ البريطانيون مع نهاية القرن التاسع عشر في استكشاف المنطقة، وتأسيس المنظمات والشركات التجارية الدولية، على غرار شركة الهند الشرقية، وكان هدفها السيطرة والملكية والربح واستغلال ثروات المنطقة؛ كزيت النخيل الذي كان رائجا في ذلك الوقت، وفي عام 1886م منحت بريطانيا ميثاقا ملكيا لإدارة وتسيير منطقة دلتا النيجر لشركة النيجر الملكية، ومع تنامي وتطور العلاقات التجارية، حاولت الشركة إيجاد وسطاء يوفرون لها أفضل الفرص التجارية ما أدى الى المنافسة التجارية بين المجموعات المحلية، وزاد من حدة التوتر بينهم.[2]

يعتبر تمرد الملك ويليام كوكو على الشركة عام 1894م ، كرد فعل على إبعاد شعب النيمبي من التجارة في زيت النخيل، حدثاً جديرا بالملاحظة لأولى حالات التمرد في المنطقة، ومع اكتشاف أول بئر نفطية في أوليبري بولاية بايلسا عام 1956م ، وبداية الإنتاج عام 1958م، شكلت بريطانيا أولى شركات النفط في المنطقة على غرار شركة شيل SHELL، ومما زاد من حدة التوتر في المنطقة تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية وهي : الهوسا والفولاني في الشمال، الاغبو في الشرق واليوروبا في الغرب، وعدم تمكن سكان المنطقة من المشاركة مع المجموعات الرئيسية في الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى الاستياء والإحساس بالظلم ، الأمر الذي استمر بعد حصول نيجيريا على استقلالها عام 1960م .[3]

استمرت الأزمة وتزايدت وتيرة العنف في دلتا النيجر منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب التوتر بين شركات النفط والنظام من جهة، وبين عدد من المجموعات والتنظيمات التي تسكن المنطقة من جهة أخرى، والذين أحسوا بالاستغلال دون الحصول على فوائد من عائدات نفطهم، حيث لم يترجم النمو المذهل في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى انخفاض في عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث يعيش 55٪ من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو أحد أعلى معدلات الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء، وربما يكون أبلغ تعبير عن ما يحدث في منطقة دلتا النيجر، ما عبر عنه " كين سارو ويوا " رئيس حركة " من أجل بقاء شعب الأوغوني" عام 1992، على أن التنقيب عن النفط في دلتا النيجر أمر شبيه للإبادة الجماعية

[1] هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية–والاقتصادية،(بيروت، لبنان:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 ، 2014) ، ص 58 .

[2] Omotola, J, op,cit.

[3] Kaitlyn Alme, Colonial history of nigeria:Slave trade ressource extraction and the invention of a national territory Date of visit: 14/01/2019, On the site: http://cutt.us/o1tHL.

للمجتمعات، وأضاف أن التنقيب عن النفط هي «حرب بيئية لا يراق فيها دم، ولا عظام مكسورة، و لا أحد مشوه، لكن الرجال والنساء والأطفال يموتون، والنباتات والحيوانات والأسماك تموت، يتسمم الهواء والتربة والماء وأخيراً تموت الأرض والسكان. »[1]

المبحث الثاني

ردود فعل سكان دلتا النيجر عن التدهور البيئي الناجم عن استغلال النفط

أفرزت الأزمة البيئية والأمنية في دلتا النيجر الكثير من المشاكل، كما خلقت الكثير من التحديات الاجتماعية والمعيشية لسكان تلك المنطقة، مما دفعهم إلى اتخاذ العديد من الأساليب للوصول إلى حلول لمشاكلهم، وهو ما سندرسه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى المشاكل البيئية والتحديات الاجتماعية في دلتا النيجر (المطلب الأول) و ردود أفعال سكان دلتا النيجر على التدهور البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات البيئية والاجتماعية في دلتا النيجر

قدرت التقارير الأممية أن 75 % على الأقل من سكان دلتا النيجر يعتمدون على البيئة الطبيعية في معيشتهم والتي تتمحور حول الصيد والزراعة، ومع اكتشاف النفط أثر التلوث النفطي الناجم عن انسكاب الزيت وحرق الغاز سلباً على موارد المنطقة من أسماك وأراضي زراعية ومياه جوفية، والتي يستخدمها الناس للشرب وللأغراض الزراعية. [2]

يعتبر تسرب النفط أبرز تلوث مرتبط بالنفط في دلتا النيجر، وتُعزى الانسكابات النفطية إلى تعطل المعدات أو التخريب، والذي يلعب دوراً مركزياً في الدمار البيئي الهائل في دلتا النيجر، حيث لم تتم قط معالجة حجم التلوث والأضرار البيئية على الوجه الصحيح ، وبحسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي فإن حوادث التسرب تقع سنويا، إذ وقع أكثر من 6800 حادث تسرب للوكالة بين عامي 1976 و2001، ووفقا للوكالة الوطنية لاكتشاف التسربات النفطية ومواجهتها، كان هناك ما لا يقل عن 2000 موقع في دلتا النيجر في مارس 2008 بحاجة إلى معالجة بسبب التلوث المتعلق بالنفط، وربما يكون الرقم الحقيقي أعلى بكثير.[3]

---

[1] USAID United State Agency for International Development Publication, 'Nigeria Economic Performance Assessment', New York,2006,p6.

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2006 (ما هو أبعد من الندرة :القوة والفقر وأزمة المياه العالمي)، تاريخ التصفح :2019/02/25 ، على الموقع :
https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/HDR_2006_Complete.pdf

[3] تقرير منظمة العفو الدولية 2009،(البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر)، تاريخ التصفح : 2019/02/25 ، على الموقع :
https://www.amnesty.org/download/Documents/44000/afr440182009ara.pdf

وعلى الرغم من الأضرار التي لا يمكن قياسها والتي أحدثتها انسكابات النفط في المجتمعات المحلية، إلا أن شركات النفط في معظم الحالات لا تقوم بتعويض الناس بشكل كاف ، ولا تدفع أي تعويضات للمجتمعات المحلية عن الآثار السلبية الناجمة عن حرق الغاز، وبدلاً من ذلك فهي تدفع غرامات مالية للحكومة الفيدرالية.[1]

يشير تاريخ الوجود الاجتماعي للناس في دلتا النيجر إلى سيطرة البؤس والحرمان والفقر، فالدولة الأكثر مصدراً لكسب العملات الأجنبية لا تواجه سوى مستقبل قاتم، حيث عبر" Ledum Mitte " رئيس مجموعة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في نيجيريا Nigeria Extractive Industries Transparency Initiative (NEITI)، بأن مشكلة دلتا النيجر هي أزمة إحباط، يتم التعبير عنها من خلال أخذ الرهائن، والحرق المتعمد للمنشآت النفطية والاعتداءات على أجهزة دولة نيجيريا، وهي مجموعة من الاستراتيجيات التي تبنتها شعوب دلتا النيجر أثناء نضالهم، أملتها عليهم استجابة أو عدم استجابة الدولة النيجيرية وشركات النفط لمحنتهم.[2]

المطلب الثاني: ردود أفعال سكان دلتا النيجر على التدهور البيئي

أعرب شعوب المنطقة عن عدم رضاهم عن التدهور البيئي والإهمال طويل الأمد الذي طالهم ، من خلال أشكال مختلفة من الاحتجاجات، سلمية وغير سلمية، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات السلمية والدعاوى القضائية كوسيلة للفت الانتباه إلى مشاكلهم هي الأساليب السابقة التي استخدموها، حيث لجئوا إلى الوسائل السلمية للتعبير عن عدم رضاهم عن أزمة التدهور البيئي وإهمال احتياجاتهم التنموية، وتراوحت هذه الوسائل السلمية بين احتجاجات الشوارع والمظاهرات، كما شملت كذلك المساءلات البرلمانية، والدعاوى القضائية ضد الدولة والشركات النفطية المتعددة الجنسيات، إضافة إلى البيانات الصحفية وتكتيكات الدعاية وغيرها من وسائل الإعلام لمواجهة التطرف وعسكرة نضالات الناس للسيطرة على الموارد.[3]

أجبر الفشل الواضح للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة النيجيرية وشركات النفط الكبرى، وعجزها عن حل مشاكل شعوب المنطقة وخاصة الشباب للجوء إلى الخيار غير السلمي في نضالهم ، حيث أصبح التشدد والإجرام والنزاع السمة الغالبة في منطقة دلتا النيجر.

1 تقرير منظمة العفو الدولية 2013 ، (تلويث شركة شل لدلتا نهر النيجر: الطيب والخبيث والمطالبة المستمرة بالعدالة)،تاريخ التصفح : 2019/02/25 ، على الموقع : https://cutt.us/1MkdB

[2] Ovwasa, L , "Oil and the Minority Question", in Saliu, H. A (ed.) 'Issues in Contemporary Political Economy of Nigeria', Ilorin: Sally and Associates,1999,p90.

[3] Abosede Omowumi Babatunde, Oil pollution and water conflicts in the riverine communities in Nigeria's Niger Delta region: challenges for and elements of problem-solving strategies,JOURNAL OF CONTEMPORARY AFRICAN STUDIES, Centre for Peace and Strategic Studies, University of Ilorin, Ilorin, Nigeria, Date of visit:2021/02/18, On the site: https://doi.org/10.1080/02589001.2020.1730310 .

وتعتبر "ثورة 12 يومًا" التي قادها الناشط " إسحاق أداكا بورو" في عام 1966 ، أول انتفاضة دلتا ما بعد الاستعمار ضد الدولة النيجيرية ، لكن ثورة بورو كانت رمزية إلى حد كبير لأنها لم تدم طويلاً، ليعقبها التمرد الذي وقع في المنطقة والذي أدى إلى إعلان تأسيس جمهورية بيافرا سنة 1967، ويمكن القول أن انتفاضة الأوغوني في التسعينيات التي ناصرتها الحركة من أجل بقاء شعب أوغوني "موسوب"(MOSOP) تحت قيادة الكاتب والناشط البيئي "سارو ويوا" Saro-Wiwa هي بداية نضال شعب دلتا النيجر الحديث من أجل السيطرة على الموارد وإدارة الاستدامة الإيكولوجية للدلتا ، حيث كان صراع شعب الأوغوني مبنيًا على "ميثاق حقوق أوغوني" الذي تستخدمه أقلية أوغوني للمطالبة بالاستقلال السياسي والحق في السيطرة واستخدام نسبة عادلة من الموارد الاقتصادية المتاحة في أراضي الأوغوني .[1]

اعتقلت الدولة النيجيرية نتيجة لهذه الانتفاضة الناشط "سارو ويوا ونشطاء وقادة أوغونيين آخرين ووجهت إليهم تهمة القتل العمد، وحكم عليهم بالإعدام شنقا من قبل المحكمة العسكرية التي تولت محاكمتهم ، كما قامت الحكومة الفيدرالية تحت قيادة المجلس العسكري بإنشاء وحدة أمن داخلي للتعامل مع أزمة أوغوني.

أظهر إرث سارو ويوا وحركة موسوب كيف يمكن لمجموعة منظمة الضغط من أجل التغيير، وهو ما ألهم مختلف المجموعات والإثنيات في دلتا النيجر، لكن تختلف المجموعات والحركات الناشئة في المنطقة عن حركة موسوب فيما يتعلق باستخدام القوة ، ومن بين المجموعات الناشئة: قوة متطوعي دلتا النيجر (NDVF) بقيادة زعيم إثنية "إيجاو" المسجون "أساري دوكوبو،" وحركة تحرير دلتا النيجر (MEND).[2]

برزت حركة تحرير دلتا النيجر بشكل خاص كمجموعة جيدة التنسيق ومسلحة للغاية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال حملاتها العنيفة ضد دولة نيجيريا وشركات النفط متعددة الجنسيات، وقدرتها على تعطيل عمليات استكشاف وتصدير النفط، وقدرتها على شل قطاع النفط الوطني في العديد من المرات، كما دمرت الحركة خطوط الأنابيب وأعلنت مسؤوليتها عن الهجمات التي أدت إلى سقوط ما يقرب من 50 قتيلاً من أفراد الأجهزة الأمنية في البلاد، بما في ذلك هجوم مميت على محطة تدفق لشركة "بي بي شل" في 15 جانفي2006، والتي ألحقت أضرارًا بالغة بالمنشأة ، كما أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن عملية اختطاف رهائن في جانفي2006، وتتعاون الحركة مع مجموعات أخرى للتنسيق على تحريض سكان دلتا النيجر.[3]

1 Abosede Omowumi Babatunde,ibid.

[2] صبحي قنصوه ، مرجع سابق .

[3] International Crisis Group , 'The Swamps of Insurgency: Nigeria's Delta Unrest, ICG Africa Report, Number 115, 3 August,2006,s p.

المبحث الثالث

البعد الأمني في تعامل الدولة النيجيرية مع أزمة دلتا النيجر

اتخذت الأنظمة السياسية المتعاقبة خطوات تهدف إلى معالجة الأزمة، ومع ذلك فاستجابة الدولة وشركات النفط لمطالب شعوب منطقة دلتا النيجر زاوجت بين الكلام المزدوج والوعود التي لم يتم الوفاء بها واستراتيجية لف الذراع، فكان القمع والعنف من أبرز المظاهر في رد الدولة، وعموماً تعاملها مع التدهور البيئي ومطالب سكان المنطقة كان وفق بعد أمني.

سنتناول في هذه المبحث البعد الأمني وفق التصور التقليدي للأمن وعسكرة المنطقة (المطلب الأول) والبعد الأمني وفق التصور الجديد للأمن في تعامل نيجيريا مع أزمة دلتا النيجر(المطلب الثاني).

المطلب الأول: البعد الأمني وفق التصور التقليدي للأمن وعسكرة المنطقة

تعاملت نيجيريا والشركات النفطية في محاولتها لحل الأزمة في بدياتها بمفهوم أمني تقليدي متمركز على الدولة، أو التركيز الدولاتي STATE SENTERED [1]، وربط حل الأزمة بأمن الدولة من خلال عسكرة المنطقة، وفصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية وفق منطق المصلحة العليا للدولة (Raison d'Etat) وبأنها مركز القوة[2]، وهي من تقوم بتحديد قواعد السلوك داخلها، الأمر الذي ظهر جليا في تعامل الدولة النيجيرية ومعها الشركات النفطية من خلال قمع كل أشكال التمرد والمطالبات المحلية في الكثير من المرات، مثل القضاء على التمرد الذي وقع في المنطقة والذي أدى الى اعلان تأسيس جمهورية بيافرا سنة 1967م، دون مراعاة أي ظروف إنسانية لسكان المنطقة ، مما أدى إلى خسائر بشرية قدرت بحوالي مليون شخص، إضافة إلى خسائر مادية فادحة. [3]

لقد تجددت مطالب الانفصال بعد اصدار الحكومة النيجيرية قانون استخدام الأراضي سنة 1979م ، الذي يسمح للدولة بحيازة وملكية الأراضي التي تعرف أنشطة نفطية واقتصادية، وتحويل عوائدها إلى الدولة دون تعويض، وهو ما فاقم مشاكل السكان المحليين والنمط الزراعي لمعيشتهم، دون إيجاد حلول لذلك، وكرد فعل على هذا القانون ظهرت حركة تحرير دلتا النيجر MEND عام 2006، والتي طالبت بتوزيع الثروات والعوائد

---

[1] عادل زقاغ ،« المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة »، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 5، جوان 2011، صفحة 60.

[2] صالح زياني، «تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة»، مجلة المفكر، العدد 05، (بلا تاريخ) ، صفحة 287.

[3] Rian Leith Hussein Solomon , «On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria» , Date of visit:15/01/2019, On the site: http://www.accord.org.za/ajcr-issues/on-ethnicity-and-ethnic-conflict-management-in-nigeria/ 26 FEB 2001.

على سكان المنطقة وتحسين ظروف معيشتهم ، فتعاملت معها الحكومة النيجيرية بكل قوة ، وقبض على زعيمها اسحاق بورو وشركائه ، وحكم عليه بالسجن بتهمة الخيانة العظمى.[1]

قامت أيضا الحكومة النيجيرية بإعدام الناشط السياسي والحقوقي " كين سارو ويوا " رئيس حركة " من أجل بقاء شعب الأوغوني " عام 1995 م على خلفية مطالبته الدولة بمراقبة شركات النفط وخاصة شركة " شل " وأعمالها الضارة بالبيئة والمياه في أوغوني، والاهتمام بالجانب الصحي والاجتماعي لشعوب المنطقة ، رغم أنه قاد حملة سلمية، وهو ما اعتبر نقطة تحول في أزمة دلتا النيجر، حيث زاد من استياء وسخط سكان المنطقة على الدولة.[2]

أدى تعامل الدولة النيجيرية في محاولتها لحل أزمة دلتا النيجر بمنظور أمني ضيق ركز على الجانب العسكري واستعمال القوة الى الكثير من النتائج السلبية السياسية والاقتصادية نذكر منها :

1- ازدياد الحركات المسلحة التي تقاتل الدولة على غرار: حركة أبناء قبيلة ايغيسو، المؤتمر الوطني لقبيلة ايجاو، الحركة من أجل بقاء شعب ايجاو، الحركة من أجل بقاء شعب أوغوني والحركة من أجل بقاء شعب ايجاو.[3]

2- تزايد الضغوط الدولية لحل الأزمة. [4]

3- تزايد التقارير الأممية المنتقدة لأسلوب تعامل الدولة مع الأزمة.

4- تعليق عضوية نيجيريا في رابطة دول الكومنولث عام 1995 لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات على خلفية اعدام " كين سارو ويوا. "[5]

5- تراجع انتاج النفط بسبب أعمال التخريب التي مست أنابيب النقل وشركات الانتاج . [6]

6- تزايد معدلات البطالة وتدهور الحالة الصحية والمعيشية والبيئية لسكان المنطقة.[7]

---

[1] **صبحي قنصوه**، مرجع سابق.

[2] صبحي قنصوه، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

[4] Sylvie Fanchette., « Le delta du Niger (Nigeria» ,Date of visit: 16/01/2019, On the site: http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers11-

[5] صبحي قنصوه ، مرجع سابق .

[6] تقرير منظمة العفو الدولية 2009، مرجع سابق.

[7] تقرير منظمة العفو الدولية 2009، مرجع سابق.

المطلب الثاني: البعد الأمني وفق التصور الجديد للأمن في تعامل نيجيريا مع أزمة دلتا النيجر

أخذ مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الكثير من الدلالات الجديدة ، ويعتبر باري بوزان من أوائل المنادين الى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأكد على أن التركيز على الجوانب العسكرية للأمن يؤدي الى إحساس الطرف الأخر باللا أمن، وهو ما يسميه بوزان " بالمعضلة الأمنية،[1] وكان لتجدد الاهتمام الأكاديمي لتصور مفهوم الأمن آثاراً كبيرة على الباحثين وصانعي السياسة، حيث أعطاهم فرصة للتفكير في الأمن كشيء أكثر بكثير من مجرد الدفاع العسكري عن مصالح الدولة.

دفعت هذه المستجدات الفكرية أطراف عديدة لتشكيل جبهة ضغوطات كبيرة دولية ومحلية على نيجيريا بشأن استجابتها للأزمة، وأدى تزايد المطالب الدولية والتقارير الأممية خاصة منها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م الذي تكلم عن الأمن البشري،[2] وإنشاء منظمة العفو الدولية مساحة للمجتمع المدني، وتركيز الحركات والجماعات المحلية على قضايا التنمية والبيئة وحقوق الإنسان إلى تغير طريقة تعامل الدولة النيجيرية ومعها شركات النفط مع الأزمة البيئية والمجتمعية في دلتا النيجر، خاصة بعد الانتقال الديمقراطي الذي عرفته نيجيريا عام 1999 ووصول الرئيس " أوليسيجون أوباسانجو" إلى الحكم، وهو ما ظهر جليا في الكثير من الإجراءات والمشاريع التنموية التي حظيت بها للمنطقة ، والاهتمام بتحسين ظروف معيشة السكان، حيث رفعت الحكومة النيجيرية نسبة الإيرادات المالية لسكان المنطقة إلى 13% سنة 1999 بعدما كانت 1.5% سنة 1991 و 3% سنة 1992[3]، وتم إضافة المادة 126 في دستور 1999 التي نصت على تخصيص نسبة من عائدات النفط لسكان مناطق الانتاج وتعويضهم عن الخسائر التي يتعرضون لها بسبب تخريب أراضيهم وبيئتهم ، كما قامت الدولة بإنشاء هيئة خاصة بتنمية دلتا النيجر، وهي صندوق تنمية المناطق المنتجة لمعدن النفط OMPADEC، ومفوضية تنمية دلتا النيجر، بالإضافة إلى ضغط الدولة على شركات النفط لإنشاء مشروعات اسالة الغاز الطبيعي بدل حرقه للتقليل من الأضرار البيئية.[4]

على الرغم من التحول الملحوظ في تعامل الدولة النيجيرية مع مطالب الحركات والمجموعات وسكان منطقة دلتا النيجر، إلا أن أعمال العنف لم تتوقف خاصة من طرف حركة منتقمي دلتا النيجر NDA وانضمام حركة المؤيدين لبيافرا IBOB للحركة، وقيامهم بأعمال تخريب للمنشآت النفطية، الأمر الذي أضر بالإنتاج

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق. ص 60-61.

[2] United Nations Development Programme (1994) .Human Development Report, 1994 .New York: New York Oxford Oxford University press 1994,s p.

[3] صبحي قنصوه ، مرجع سابق.

[4] L.A Afinotan.V.Ojakorotu, «The Niger Delta crisis:Issues.challenges and prospects» African Journal of Political Science and International Relations,vol 3,may 2009 p- p191-198.

والدخل والبيئة، حيث تضررت المناطق الزراعية لسكان المنطقة المتاخمة لأنابيب النفط وضاعف من مشاكلهم وعقد الأزمة أكثر.[1]

الخاتمة:

أدت التكتيكات العسكرية التي تبنتها الحكومة النيجيرية تجاه أزمة دلتا النيجر إلى نتائج عكسية بشكل كبير وعجزت عن الوصول إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ، بالنظر إلى الخسائر البشرية الكبيرة التي تم تسجيلها خلال العمليات العسكرية، والآثار المدمرة للبعد العسكري في معالجة الأزمة، كما أن الاستراتيجيات التي تم توظيفها من أجل ضمان تطوير المنطقة فشلت بسبب التعامل العنيف للدولة النيجيرية ، والفساد ونقص الشفافية في تسيير لجان التطوير، ضف إلى ذلك قلة جهود شركات النفط رغم كونها فعالة جزئيًا، كما لا يمكن لها أن تحل محل الدولة ومسؤوليتها تجاه سكان المنطقة النفطية .

أدت كل هذه الأسباب إلى تململ الشباب والخروج عن القانون العام وحمل السلاح ضد الدولة ، واستمرار الجماعات المسلحة في البحث عن استراتيجيات تحول النفط من نقمة عليهم إلى نعمة ، فأغلب أعمال العنف مرتبطة بالتدهور البيئي للمنطقة كونه يؤثر بطريقة مباشرة على مصادر رزق شعوبها ، مع قلة وعدم جدوى وجدية الحلول المقدمة من طرف الدولة والشركات النفطية .

من خلال ما تقدم ولإيجاد حلول فعالة للمشكلة الأمنية في المنطقة ، نقدم التوصيات التالية:

- قبول الدولة النيجيرية لمبدأ الحوار والمساومة مع السكان المحليين وتنظيماتهم.
- اجبار الدولة النيجيرية الشركات النفطية على احترام البيئة والطابع الزراعي للمنطقة .
- تحسين الدولة النيجيرية لمعيشة السكان والبحث الجاد عن حلول فعلية لمشاكلهم.
- التجاوب الايجابي للتنظيمات والحركات المحلية مع حلول الدولة.
- ضرورة الحد من توغل التنظيمات الإرهابية كداعش وبوكو حرام في المنطقة كونها تشكل تهديدا لأمنها واقتصادها وبيئتها، وتبرر للتدخل الأجنبي لاستنزاف ثرواتها.

[1] United Nations Development Programme,op,cit,p197.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- نعمة فياض هاشم ، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية–والاقتصادية،(بيروت، لبنان:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، 2014)

المقالات والدوريات:

2- زياني صالح ، «تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة» ، مجلة المفكر، العدد 05، (بلا تاريخ PDF).

3- زقاغ عادل ،« المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة » ، المجلة الجزائرية للسياسات_العامة ،العدد 5، جوان 2011.

4- كواشي عتيقة، حموتة صابر ، النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 12 ، 2018.

مقالات الأنترنات:

5- قنصوه صبحي ، النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي ، من مجلة قراءات افريقية ، تاريخ الزيارة : 2019/01/15 ، على الموقع http://cutt.us/LiLRx.

6- برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2006 (ما هو أبعد من الندرة :القوة والفقر وأزمة المياه العالمي) ، تاريخ التصفح :2019/02/25 ، على الموقع :

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/HDR_2006_Complete.pdf

7- تقرير منظمة العفو الدولية 2009 ،(البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر) ، تاريخ التصفح : 2019/02/25 ، على الموقع : https://www.amnesty.org/download/Documents/44000/afr440182009ara.pdf

8- تقرير منظمة العفو الدولية 2013 ، (تلويث شركة شل لدلتا نهر النيجر: الطيب والخبيث والمطالبة المستمرة بالعدالة)،تاريخ التصفح : 2019/02/25 ، على الموقع : https://cutt.us/1MkdB

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles:

1- Ovwasa, L , “Oil and the Minority Question”, in Saliu, H. A (ed.) ‘Issues in Contemporary Political Economy of Nigeria’, Ilorin: Sally and Associates,1999.

2- Powell, A; Marriott, J; and stockman, , ‘The Next Gulf: London Washington and the Oil Conflict in Nigeria’, London: Constable and Robinson Ltd.2005.

3- International Crisis Group , 'The Swamps of Insurgency: Nigeria's Delta Unrest, ICG Africa Report, Number 115, 3 August,2006.

4- L.A Afinotan.V.Ojakorotu, «The Niger Delta crisis:Issues.challenges and prospects» African Journal of Political Science and International Relations,vol 3,may 2009.

5- Omotola, J., 'the Next Gulf? Oil Politics, Environmental Apocalypse and Rising Tension in the Niger Delta', African Centre for the Constructive Resolution of Dispute [ACCORD], Occasional Paper Series, Volume 1, Number 3,2006.

Reports:

6- United Nations Development Programme (1994) .Human Development Report, 1994 . New York: New York Oxford University press 1994.

7- USAID United State Agency for International Development Publication, 'Nigeria Economic Performance Assessment', New York,2006.

Internet articles:

8- Rian Leith Hussein Solomon , «On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria, Date of visit:15/01/2019, On the site: http://www.accord.org.za/ajcr-issues/on-ethnicity-and-ethnic-conflict-management-in-nigeria/ 26 FEB 2001.»

9- Sylvie Fanchette., « Le delta du Niger (Nigeria» ,Date of visit: 16/01/2019, On the site: http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers11-

10- Abosede Omowumi Babatunde, Oil pollution and water conflicts in the riverine communities in Nigeria's Niger Delta region: challenges for and elements of problem-solving strategies,JOURNAL OF CONTEMPORARY AFRICAN STUDIES, Centre for Peace and Strategic Studies, University of Ilorin, Ilorin, Nigeria, Date of visit2021/02/18, On the site: https://doi.org/10.1080/02589001.2020.1730310.

11- Kaitlyn Alme, Colonial history of nigeria:Slave trade ressource extraction and the invention of a national territory Date of visit: 14/01/2019, On the site: http://cutt.us/o1tHL.